يائير والاخ*

جينيولوجيا مسألة تقسيم فلسطين والمنطق الذي احتكمت إليه

ما يزال منطق التقسيم يهمين على فلسطين/ إسرائيل على مدى السنوات الثمانين المنصرمة. وقد طُرح التقسيم للمرة الأولى في العام ١٩٣٧ من جانب اللجنة الملكية لفلسطين. ودعت اللجنة في اقتراحها إلى إقامة دولة يهودية في الجليل والسهول الساحلية، وإقامة جيب بريطاني في القدس ويافا، وإقامة دولة عربية فيما يتبقى من البلاد. كما أوصى هذا الاقتراح بـ«تبادل السكان» بين هاتين الدولتين، وهو ما كان يعني طرد ما لا يقل عن ٢٢٥,٠٠٠ عربي من الدولة اليهودية، وطرد عدد أصغر بكثير من اليهود، يصل إلى ١,٢٥٠ يهوديا، من الدولة العربية. لم تُكتب الحياة لهذا المقترح في وجه ما لاقاه من معارضة عربية عارمة وردّ صهيوني فاتر، ولم يبرز إلى الواجهة مرة أخرى إلا في لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين التي شُكِّلت في العام ١٩٤٧.

وكانت التوصية التي خلصت إليها هذه اللجنة، بتصويت أغلبية أعضائها، تقضي بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية (تبسط سيطرتها على ما نسبته ٥٦٪ من أرض فلسطين)، ودولة عربية (تسيطر على ٤٣٪ منها)، بينما تخضع القدس لإدارة دولية. وقد أفضى اعتماد هذه الخطة من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها (١٨١) إلى اندلاع حرب العام ١٩٤٨، والنكبة الفلسطينية وإقامة دولة إسرائيل. ومع انطلاق عملية أوسلو خلال العقد التاسع من القرن الماضي، عاد التقسيم مرة أخرى من خلال صيغة «حل الدولتين». وما تزال هذه الصيغة بمثابة الحل الذي يحظى بالإجماع لإنهاء الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، على الرغم من تنامي الشكوك التي تحوم حول جدواها ومدى قابليتها للتطبيق. نستعرض في هذه المقالة تحليلًا للمنطق الذي يقف وراء التقسيم وأصوله التي برزت خلال العقدين الثالث

* كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن.

والرابع من القرن الماضي، وندرس الطرق التي شكّل فيها التقسيم «حلًا»، والجهة التي قُدِّم هذا الحل لصالحها. لهذه الغاية، نود هنا أن ننظر في الطريقة التي اعتمدها دعاة التقسيم في تعريف القضية الفلسطينية التي سعوا إلى إيجاد حل لها.

لطالما طُرح التقسيم باعتباره حلًا وسطًا لكي يوفق بين مطلبين متشددين يصبو كل منهما إلى تحقيق حده الأقصى بإقامة دولة حصرية، إما يهودية أو عربية، على إقليم فلسطين الانتدابية بكامله. بيْد أن الحل الوسط لا يُعَدّ حلًا وسطًا على الإطلاق إلا إذا كان يعالج، في جانب منه على الأقل، المطالب الرئيسية التي يضعها الطرفان المعنيان. ولذلك، لم يكن التقسيم بمثابة متوسط تقني بين نقطتين على طرفيّ نقيض، وإنما كان عبارة عن حل معياري يسعى إلى التعامل مع معظم احتياجات اليهود والعرب في فلسطين ورغباتهم المهمة في فلسطين. وحسبما جاء على لسان اللجنة الملكية في هذا الخصوص، فإن فلسطين مقسَّمة هي بمثابة «ساقية جارية خير من نهر مقطوع».[1]

وتوحي هذه الاستعارة بأن الادعاءات التي ساقها اليهود والعرب كانت متساوية فيما بينها: التطلع إلى الحقوق الوطنية والسيادة على الأرض. وكان دعاة التقسيم يعتقدون أن الصراع الذي تدور رحاه حول فلسطين كان صراعًا قوميًا، ولم يكن صراعًا كولونياليًا في طابعه. فقد كانوا يرون في فلسطين مجموعتين قوميتين «غير أوروبيتين» تناضل كل واحدة منهما في سبيل تحقيق مصيرها في الإقليم نفسه. وكان يُقال أن كلا الشعبين كانا يملكان ادعاءات تاريخية صحيحة بشأن هذا الإقليم (مع أنها كانت تختلف عن بعضها بعضًا)، وأنهما كانا يعبّران على رغبات متشابهة وأنه من الأفضل الاعتراف بها في دولتين إقليميتين.

لم ينشأ هذا التوجه داخل الحركة الصهيونية، التي تبنت التقسيم على مضض باعتباره سبيلًا ييسر لها إقامة دولة يهودية في خضمّ البيئة التي كانت الاضطرابات تعصف بها خلال العقد الرابع من القرن الماضي. فقد طُرح مفهوم التقسيم «من الأعلى»، من الدبلوماسيين البريطانيين والدبلوماسيين الدوليين من بعدهم. ولم يكن هذا الحل ينبع من مجموعة الأدوات التي يعتمدها الاستيطان الكولونيالي، وليس من باب المصادفة أنه لم يسبق أن طُبِّق في أي سياق استيطاني كولونيالي آخر. فعلى النقيض من ذلك، وُضعت فلسطين في إطار وسمها كمشكلة تنطوي على تقرير المصير القومي وحقوق الأقلية، ووصفها كمشكلة من جملة مشاكل قومية عديدة تمتد من وسط أوروبا حتى الهند. وكان تقسيم فلسطين يتماشى مع التحول الذي شهده القانون الدولي والسياسة الدولية خلال حقبتيّ الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، والتي كانت ترمي إلى إنتاج دول قومية متجانسة من خلال إعادة ترسيم الحدود وخلق دول جديدة. وقد أفضت هذه المسلَّمات إلى الإقصاء القسري لمجموعات ليست بالقليلة من السكان المنتمين إلى «الأقليات».

الفصل الأول: التقسيم في الفكر السياسي الصهيوني والعربي

من نافلة القول أن فكرة التقسيم لم تنشأ في الجانب العربي. فمنذ مطلع العشرينيات من القرن الماضي، كانت المطالب السياسية العربية في فلسطين واضحة ومتماثلة: إلغاء الانتداب، وبطلان الوطن القومي لليهود وإقامة حكم ذاتي يفضي إلى استقلال العرب. وقد لاقى تقسيم فلسطين إجماعًا عامًا على رفضه بوصفه نموذجًا ظالمًا فُرض على البلد الذي تقطنه أغلبية عربية لصالح مجتمع من المهاجرين الجدد.

وتتسم مسألة المواقف الصهيونية تجاه التقسيم بقدر أكبر من التعقيد. فعلى المستوى الرسمي، أعربت الحركة الصهيونية عن قبولها بالخطة التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين، وعملت على حشد التأييد اللازم لاعتمادها من جانب الجمعية العام للأمم المتحدة، واحتفلت بها كما لو كانت إنجازًا مهمًا. ويضطلع هذا القبول الرسمي بقرار الأمم المتحدة (١٨١) بدور محوري في الرواية القومية الإسرائيلية، باعتباره تسويغًا للسياسات التي نفذتها إسرائيل خلال العام ١٩٤٨ وما تزال تنفذها منذ ذلك الحين. وينسجم هذا القبول كذلك مع وجهة النظر السائدة حول الصهيونية، بوصفها حركة تعتمد مسارًا واضحًا يتجه نحو إقامة دولة يهودية تتسم بالتجانس قدر الإمكان ولا تسمح إلا باحتضان الحقوق اليهودية، اليهودية فقط. وعادةً ما يقدَّم هذا المنطق الحصري الذي يقف وراء إقامة الدولة اليهودية على أنه مبدأ واحد لا يمسه تغيير، وذلك منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني في العام ١٨٩٧، مرورًا بالعام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا. ويتقاسم وجهة النظر هذه كلا المتعاطفين مع الصهيونية ومنتقديها على نطاق واسع، وتشكل خطة التقسيم التي صدرت في العام ١٩٤٧ نقطة الارتكاز في هذه الرواية وحجر الزاوية فيها.

ومع ذلك، تنطوي وجهة النظر هذه، وحسب الافتراض الذي ساد مؤخرًا، على مفارقة تاريخية، كما أنها تغض الطرف عن التحولات المهمة التي شهدتها الأهداف التي قررتها الصهيونية وممارساتها. ففي المقام الأول، كانت الصهيونية تسعى على

تتسم مسألة المواقف الصهيونية تجاه التقسيم بقدر أكبر من التعقيد. فعلى المستوى الرسمي، أعربت الحركة الصهيونية عن قبولها بالخطة التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين، وعملت على حشد التأييد اللازم لاعتمادها من جانب الجمعية العام للأمم المتحدة، واحتفلت بها كما لو كانت إنجازًا مهمًا. ويضطلع هذا القبول الرسمي بقرار الأمم المتحدة (١٨١) بدور محوري في الرواية القومية الإسرائيلية، باعتباره تسويغًا للسياسات التي نفذتها إسرائيل خلال العام ١٩٤٨ وما تزال تنفذها منذ ذلك الحين. وينسجم هذا القبول كذلك مع وجهة النظر السائدة حول الصهيونية، بوصفها حركة تعتمد مسارًا واضحًا يتجه نحو إقامة دولة يهودية تتسم بالتجانس قدر الإمكان

جلسة إقرار تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة.

مدى العقود الأولى من القرن العشرين إلى الحصول على حكم ذاتي في فلسطين التي كانت تخضع للهيمنة الإمبريالية: أولًا ضمن الإمبراطورية العثمانية التي كانت تضم قوميات متعددة، وضمن إطار الإمبراطورية البريطانية بعد العام ١٩١٧.[٢] وقد عمدت الحركة الصهيونية إلى توظيف مصطلح «الوطن القومي» الذي يلفه الغموض بغية بيان غايتها، ورفض المؤتمر الصهيوني الطلب الذي قدمه فلاديمير جابوتنسكي (Vladimir Jabotinsky) في العام ١٩٣٢ من أجل اعتماد إقامة الدولة بوصفها هدفًا صريحًا لا موارية فيه. غير أن جابوتنسكي نفسه وضح أن هذه «الدولة» كانت عبارة عن حكم ذاتيّ في المقام الأول، وأنه كان من المرجَّح أن تُقام ضمن إطار فيدرالي أكبر.

ثانيًا، وحسب الفرضية الواضحة التي ساقها ديمتري شومسكي (Dimitry Shumsky)، كانت «الثنائية القومية»، بمعنى الاعتراف بالحقوق القومية لكلا اليهود والعرب ضمن الترتيبات المستقبلية في فلسطين، تمثل افتراضًا عمليًا يتقاسمه جميع الفصائل الصهيونية تقريبًا خلال العقدين الثاني والثالث من القرن الماضي.[٣] وقد عمل الصهاينة على خلق أغلبية يهودية في فلسطين من خلال الهجرة الجماعية إليها من أوروبا، وقد افترضوا مع ذلك أن أقلية عربية كبيرة سوف تبقى داخل الدولة اليهودية. ومن أجل معالجة مسألة الحقوق القومية العربية، شملت المقترحات الصهيونية إجراء ترتيبات فيدرالية، و«إنشاء كانتونات»، وبلوغ «التكافؤ» في الجمعية التشريعية ودمج فلسطين في كونفدرالية عربية إقليمية.[٤] ولا حاجة للمرء أن يسلّم بهذه الأفكار باعتبارها أفكارًا متساوية لكي يقر بمكانتها في الحرب الداخلية التي تدور رحاها في الخطاب الصهيوني. فالمسألة لا تكمن في النوايا الطيبة أو الخبيثة التي تبيّتها القيادة الصهيونية، وإنما في السياق الدولي الذي كانت تعمل فيه، والذي جعل من هذه الأفكار أفكارًا حتمية تقريبًا. فقد وُلدت القيادة الصهيونية من رحم الإمبراطوريتين اللتين ضمتا قوميات متعددة، وهما روسيا القيصرية والإمبراطورية النمساوية المجرية، حيث كانت الحركات القومية تناضل في سبيل نيل الحكم الذاتي، دون الاستقلال التام، فيهما. وفي الحقبة التي تلت الحرب العالمية الأولى في عهد الرئيس الأميركي ويلسون (Wilson)، اعتُمد تقرير المصير القومي باعتباره مبدأ توجيهيًا على المستوى الدولي. ولا محالة أن الدول القومية الجديدة في وسط أوروبا وشرقها كانت تضم أقليات إثنية وقومية ودينية كبيرة. وقد خرج مؤتمر باريس للسلام، الذي عُقد في العام ١٩١٩، بنظام لاحتواء النزاعات التي تنشب بين الشعوب المهيمنة والأقليات وإيجاد حل لها. وفي هذا السياق، حددت «المعاهدات بشأن الأقليات» الالتزامات التي تملي على الدول القومية الوليدة ضمان معاملة المواطنين والجماعات كافة معاملة عادلة. وقد تولت عصبة الأمم، التي أُنشئت حديثًا في حينه، الإشراف على هذه المعاهدات وإنفاذها (من الناحية النظرية على الأقل).

ولذلك، كان الاعتراف الذي أبدته الحركة الصهيونية بالحقوق العربية بمثابة انعكاس للنظام العالمي الذي كان سائدًا في ذلك اليوم. ولكن كانت المخاوف التي تكتنف حقوق الأقلية اليهودية في أوروبا تحرك هذا الاعتراف أيضًا. فقد شكّلت المجتمعات اليهودية في وسط أوروبا وشرقها القاعدة الاجتماعية للحركة الصهيونية وعمادها. وكان النشطاء الصهاينة، وبينما كانوا يدعون إلى هجرة اليهود إلى فلسطين، يتوقعون أن معظم اليهود الأوروبيين سوف يبقون في بلدانهم. ومع ظهور معاداة السامية وصعود نجم اليمين المتطرف خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، باتت الحريات المدنية التي كان اليهود يتمتعون بها عرضة للهجوم.

ولذلك، كان الاعتراف الذي أبدته الحركة الصهيونية بالحقوق العربية بمثابة انعكاس للنظام العالمي الذي كان سائدًا في ذلك اليوم. ولكن كانت المخاوف التي تكتنف حقوق الأقلية اليهودية في أوروبا تحرك هذا الاعتراف أيضًا. فقد شكّلت المجتمعات اليهودية في وسط أوروبا وشرقها القاعدة الاجتماعية للحركة الصهيونية وعمادها. وكان النشطاء الصهاينة، وبينما كانوا يدعون إلى هجرة اليهود إلى فلسطين، يتوقعون أن معظم اليهود الأوروبيين سوف يبقون في بلدانهم. ومع ظهور معاداة السامية وصعود نجم اليمين المتطرف خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، باتت الحريات المدنية التي كان اليهود يتمتعون بها عرضة للهجوم. وفي هذا السياق، تطورت علاقة محتملة بين «القضية العربية» في فلسطين و«القضية اليهودية» في أوروبا.[٥] وكان من شأن إنكار حقوق الأقلية العربية وحقوقها المدنية في الدولة اليهودية العتيدة أن يشكل سابقة لإنكار الحقوق المدنية الواجبة لليهود في أوروبا. وكان عدد ليس بالقليل من اليهود يخشون من أن الوطن القومي الصهيوني في فلسطين قد يُستخدم كذريعة لحرمان اليهود من حقوقهم السياسية في أماكن أخرى (وهو تخوف وردت الإشارة إليه في وعد بلفور، الذي تعهد بالحيلولة دون حدوث مثل هذه السيناريوهات).

وعندما اقترح البريطانيون التقسيم في العام ١٩٣٧ ، كان الرد الصهيوني أبعد ما يكون عن الحماسة. فقد خصصت خطة التقسيم للدولة اليهودية البقاع الأفضل من فلسطين من ناحية البنية التحتية والزراعة. ومع ذلك، فلم تتجاوز هذه المناطق ٢٠٪ من مساحة البلاد، كما كانت تستثني القدس. وفي نظر العديد من الصهاينة، كان التنازل عن بقاع ثمينة من أرض إسرائيل التاريخية أمرًا لا يمكن تصوره. فقد حجّمت الخطة المذكورة قدرة الدولة اليهودية على استيعاب الملايين من المهاجرين القادمين من أوروبا، وهي الهجرة التي كان الصهاينة تشرئب أعناقهم إليها. وقد أبدى الكثير من الصهاينة معارضتهم لمبدأ «ترحيل السكان»، الذي كان له أن يضمن للدولة اليهودية أن تتسم بطابع متجانس، وذلك لأسباب ليس أقلها الدلالات الخطيرة التي كان يحملها بالنسبة إلى اليهود في أوروبا. وقد تراوح الائتلاف الواسع الذي شُكل لمناهضة هذا الاتفاق من أنصار الحركة التصحيحية إلى تحالف السلام (Brit Shalom).[٦]

وفي الوقت نفسه، أبدى أكبر فصيل من الفصائل الصهيونية، وهو حزب «ماباي»، قدرًا أكبر من تقبُّل المقترح والتجاوب معه. وكان التوجه الانفصالي الذي اعتمدته الحركة الاستيطانية العمالية قد أحرز إنجازات لا يستهان بها في سبيل إنشاء الييشوف كجيب منعزل من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، فضّل حزب «ماباي» مواصلة هجرة اليهود والاستيطان إبان عهد الحكم البريطاني. كما أبدى الحزب موقفًا عدائيًا تجاه التنازل عن معظم فلسطين. ولكن دافيد بن–غوريون كان يرى فائدة جمة في فكرة «الترحيل» التي قدمها البريطانيون باعتبارها سياسة مشروعة. وقد شهد المؤتمر الصهيوني العشرون، الذي انعقد في شهر آب ١٩٣٧ في مدينة زيورخ، جدلًا محتدمًا حول هذا المقترح، حيث شدد بن–غوريون وحاييم وايزمان على الفوائد المتأتية من هذه الخطة. وقد أبدى القرار التوافقي الذي خلص إليه المؤتمر رفضه الرسمي لخطة التقسيم، مع أنه فوض الوكالة اليهودية بإجراء المفاوضات مع الحكومة على أساسها.[٧]

ومع ذلك، فلم يكد يمضي وقت طويل قبل أن تتغير أصول السياسة الصهيونية. فالكتاب الأبيض الذي صدر في العام ١٩٣٩

لو لم يكن التقسيم غاية صهيونية، لكان من الممكن أن نفترض أن الصهيونية عبّرت عن منطقها الدفين الذي يسمها كحركة استيطانية كولونيالية. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، تزايدت وتيرة دراسة إسرائيل بوصفها دولة استيطانية كولونيالية مع ظهور الدراسات الاستيطانية الكولونيالية كحقل متميز من حقول البحث الأكاديمي. وتكمن الفرضية التي تقع في صلب هذا الحقل في أن الاستيطان الكولونيالي يختلف اختلافًا نوعيًا عن أشكال الكولونيالية الأخرى. فالاستيطان الكولونيالي الحديث، الذي يتمحور حول السعي نحو الاستيلاء على الأراضي والموارد اللازمة لرفد الهجرة الجماعية من أوروبا، كان يستند في أساسه إلى البحث عن إقليم من جهة، وإلى الرغبة في استئصال شأفة السكان الأصلانيين الذين كانوا يقيمون في هذا الإقليم من جهة أخرى.

وفرض قيودًا مشددة على الهجرة وشراء الأراضي، وتدمير الأحياء اليهودية في أوروبا على يد النازيين، والشعور الذي ساد بقرب نهاية حقبة بريطانيا الإمبريالية، كلها كانت عوامل دفعت الصهاينة إلى تبنّي إقامة الدولة اليهودية كسياسة صريحة في برنامج بيلتمور (Biltmore program) الذي صدر في العام ١٩٤٢. وعلى سبيل المقارنة مع الخطط السالفة، لم تعطَ أي تطمينات بشأن الحقوق القومية العربية في «الكومنولث اليهودي» العتيد. وبالنظر إلى أن اليهود كانوا يشكلون أقلية في فلسطين، كانت إقامة الدولة اليهودية تعني أن تقسيم البلاد أمر لا مفر منه. ومع ذلك، كانت مصادقة الصهاينة على التقسيم خطوة براغماتية، فرضتها الضرورات التاريخية التي شهدها العقد الرابع من القرن الماضي. ولم ترقَ هذه المصادقة مطلقًا إلى قبول أساسي بالبعد القانوني الذي انطوى التقسيم عليه، بل جرى تبني هذا التقسيم باعتباره سبيلًا ييسر الوصول إلى إقامة الدولة، وليس باعتباره وسيلة لحل النزاع مع العرب. وفي هذا المقام، يشير إعلان الاستقلال الإسرائيلي الصادر في العام ١٩٤٨ إلى قرار الأمم المتحدة عدة مرات، بيد أنه لا يأتي على ذكر مبدأ التقسيم ولا الدولة العربية.

الفصل الثاني: التقسيم بوصفه نموذجًا استيطانيًا كولونياليًا؟

لو لم يكن التقسيم غاية صهيونية، لكان من الممكن أن نفترض أن الصهيونية عبّرت عن منطقها الدفين الذي يسمها كحركة استيطانية كولونيالية. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، تزايدت وتيرة دراسة إسرائيل بوصفها دولة استيطانية كولونيالية مع ظهور الدراسات الاستيطانية الكولونيالية كحقل متميز من حقول البحث الأكاديمي. وتكمن الفرضية التي تقع في صلب هذا الحقل في أن الاستيطان الكولونيالي يختلف اختلافًا نوعيًا عن أشكال الكولونيالية الأخرى. فالاستيطان الكولونيالي الحديث، الذي يتمحور حول السعي نحو الاستيلاء على الأراضي والموارد اللازمة لرفد الهجرة الجماعية من أوروبا، كان يستند في أساسه إلى البحث عن إقليم من جهة، وإلى الرغبة في استئصال شأفة السكان الأصلانيين الذين كانوا يقيمون في هذا الإقليم من جهة أخرى.[٨]

وفي وسع المرء أن يفترض أن تقسيم فلسطين كان بمثابة وجه خاص من أوجه تنفيذ هذا المنطق. فالتقسيم كان عبارة عن استجابة منطقية للوضع الذي ألْفت الصهيونية نفسها فيه خلال العقد الرابع من القرن الماضي. ولم تتجسد آمالها في هجرة اليهود الجماعية من أوروبا إلا على نطاق متواضع. فالنازيون أقدموا على قتل الملايين الذين كان يُتوقع لهم أن يهاجروا إلى فلسطين. ولم تكن الصهيونية تملك القدرة على تجاوز السكان المحليين من الناحية الديموغرافية. وقد سبق لها أن استحوذت على نسبة تقل عن ٧٪ من أرض فلسطين. وكان عليها أن توافق، في ظل هذه الظروف، على خطة تقسيم كانت ما تزال سخية من ناحية الأراضي. وكان يمكن استخدام هذه الخطة فيما بعد كنقطة انطلاق نحو إنجاز التوسع الإقليمي في المستقبل.

ويبين هذا التحليل الأسباب التي حدَت بالحركة الصهيونية إلى قبول خطة التقسيم في العام ١٩٤٧، غير أنه لا يميط اللثام عن الأسباب التي وقفت وراء اقتراح هذه الخطة في المقام الأول، من جانب البريطانيين ثم من جانب هيئة الأمم المتحدة. فقد

ومن جانب آخر، لم ترِد أمثلة على تقسيم مستعمرة استيطانية أوروبية واحدة خلال الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية فيما عدا فلسطين. وتشمل القائمة إجراءات التقسيم «القومي» الذي جرى في الهند ومنطقة مالايا البريطانية وقبرص، وإجراءات التقسيم «السياسي» في كوريا والصين وألمانيا. ولم تكن أي من هذه البلدان مستعمرة استيطانية.

وفي وسع المرء أن يقدم جملة من التفسيرات المتباينة التي تستعرض الأسباب التي أفضت إلى الإحجام عن تجربة التقسيم في التعامل مع المقاومة التي خاضها السكان الأصلانيون في وجه الاستيطان الأوروبي. ففي بعض الحالات، كان السكان الأصلانيون يتعرضون للهلاك والفناء من خلال الإبادة الجماعية.

اعتمدت أغلبية تزيد على ثلثيّ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قرار التقسيم رقم (١٨١)، بما فيها الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي. وننوه مرة أخرى بأن التقسيم لم يكن مبادرة صهيونية: بل إن الحركة الصهيونية تلقفته ووظفته لمصلحتها. فهذه المبادرة انطلقت من الدوائر البريطانية، وتحولت إلى صيغة دولية.

وفضلًا عما تقدم، يبرُز التقسيم من إطار التاريخ العالمي للاستيطان الكولونيالي عند دراسته في سياق أعم وأشمل. فلم يسبق أن طُبق هذا الحلّ في أي سياق حديث آخر تقريبًا. والمعادلة السياسية التي تقسم المستعمرة إلى دولتين سياديتين، إحداهما للمستوطنين والأخرى للسكان الأصلانيين، لا تُعَدّ مألوفة من أي حالة أخرى من حالات الاستيطان الكولونيالي الأوروبي، لا في أميركا الشمالية ولا في أميركا الجنوبية، ولا في أستراليا، ولا في أفريقيا، ولا في الجزائر الفرنسية، ولا في كينيا ولا في جنوب أفريقيا. ولم يكن التقسيم جزءًا من مجموعة الأدوات التي يستخدمها الاستيطان الكولونيالي. ويبدو أن الاستثناء الوحيد الذي يرد على هذه القاعدة يتمثل في تقسيم أيرلندا الذي جرى في العام ١٩٢١، مع أن هذا المثال يُعَدّ مختلفًا في جوانب عدة. فقرب أيرلندا من بريطانيا، ودمجها في إقليم المملكة المتحدة بصفة رسمية، وموقعها في أوروبا، وتاريخها الطويل تحت نير الاستعمار (والذي يعود في جذوره إلى القرن السادس عشر)، كلها عوامل تجعلها فريدة ومتميزة بالمقارنة مع المستعمرات الاستيطانية في أوروبا.

ومن جانب آخر، لم ترِد أمثلة على تقسيم مستعمرة استيطانية أوروبية واحدة خلال الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية فيما عدا فلسطين. وتشمل القائمة إجراءات التقسيم «القومي» الذي جرى في الهند ومنطقة مالايا البريطانية وقبرص، وإجراءات التقسيم «السياسي» في كوريا والصين وألمانيا. ولم تكن أي من هذه البلدان مستعمرة استيطانية.

وفي وسع المرء أن يقدم جملة من التفسيرات المتباينة التي تستعرض الأسباب التي أفضت إلى الإحجام عن تجربة التقسيم في التعامل مع المقاومة التي خاضها السكان الأصلانيون في وجه الاستيطان الأوروبي. ففي بعض الحالات، كان السكان الأصلانيون يتعرضون للهلاك والفناء من خلال الإبادة الجماعية، التي لم تترك أي أساس ديموغرافي له معنى بالنسبة إلى تقرير مصير هؤلاء السكان الأصلانيين. وفي حالات أخرى، كان المستوطنون البيض يشكلون أقلية ضئيلة لا تتيح لهم المطالبة بإقامة دولة تخصهم، أو كانوا يعتمدون على عمل السكان الأصلانيين. وتيسر هذه الاعتبارات لنا أن نفسر السبب الذي لم يجعل من التقسيم خيارًا جديًا في طائفة متنوعة من السياقات الاستيطانية الكولونيالية. ومع ذلك، فنحن نقترح بأن هذه الاعتبارات لم تكن هي نفسها أحد الأعراض، بل كانت هي السبب. فقد كان مشروع الاستيطان الكولونيالي الأوروبي يتمحور حول الخطاب العنصري الذي يقوم على التفوق الأوروبي. وكان المستوطنون يعتقدون أنهم يملكون حقًا أخلاقيًا يخولهم المطالبة بالاستحواذ على أراضي السكان الأصلانيين ومواردهم. وكان التقسيم يتعارض مع هذا المنطق، لأنه

كان يفترض من الناحية النظرية على الأقل وقوف كلا المستوطن والأصلاني على قدم المساواة: حيث يملك كلاهما حقوقًا متساوية في تقرير مصيره والسيادة على إقليمه. ولم يكن التخلي عن التفوق الأوروبي من خلال السماح للسكان الأصلانيين بالتمتع بالسيادة أمرًا قابلًا للتصور، تمامًا مثلما لم يكن يرد في الحسبان أن المواطنة المتساوية قد تُمنح للسكان الأصلانيين. ولذلك، فليس من قبيل المصادفة أن التقسيم لم يتحقق في نيوزيلاندا أو هاييتي أو روديسيا أو حتى في الجزائر.

وينبغي النظر إلى هذه المسألة في السياق العام للدعم الذي قدمته بريطانيا للوطن القومي اليهودي. فما من شك في أن الانتداب، الذي صادقت عليه عصبة الأمم، يسّر إطلاق مشروع استيطاني كولونيالي. وقد اعترفت الحركة الصهيونية نفسها بهذا الانتداب بكل فخر، حيث أعلنت في برنامج بيلتمور (١٩٤٢) أن المستوطنين الصهاينة «قد كتبوا صفحة مشرقة في تاريخ الاستعمار». وسمح البريطانيون بالهجرة الجماعية لليهود الأوروبيين إلى فلسطين. كما شجعوا على تسجيل الأراضي واستغلالها في المجالات التجارية، بغية مساعدة الصهاينة على شرائها واستعمارها. وأضفى البريطانيون وضعًا شبه حكومي على الوكالة اليهودية باعتبارها ممثلًا للحركة الصهيونية والشعب اليهودي. وكانت هذه السياسات بمجموعها تنفَّذ رغمًا عن الأغلبية الساحقة من السكان الأصلانيين في البلاد.

ومع ذلك، كان الدعم البريطاني محدودًا ويتسم بالتحفظ إذا ما قارنّاه بالمستعمرات الاستيطانية الأخرى. فلم تكن «القدرة الاستيعابية» لاقتصاد السكان الأصلانيين في أي مستعمرات استيطانية أخرى تضطلع بدور في تحديد الحصص المقررة لهجرة المستوطنين، مثلما كان عليه الحال في فلسطين. فإلى حد كبير، أحجم البريطانيون عن تخصيص الأراضي بصورة مباشرة لغايات الاستعمار الصهيوني. ولم يكن لليهود الفلسطينيين دور مركزي أو قيادي في إدارة فلسطين، كالدور الذي كان المستوطنون البيض يؤدونه في أماكن أخرى. ولم تجعل هذه العوامل مجتمعة الانتداب أكثر قبولًا لدى الفلسطينيين العرب، غير أنها أبرزت تميز فلسطين عن المستعمرات الاستيطانية البريطانية. ويمكن تفسير هذا الفرق من خلال البيئة الدولية التي سادت الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، التي شهدت التنصل من الكولونيالية المباشرة، ووضع فلسطين ضمن «الفئة ألف للانتداب»، بمعنى أنها كانت بمثابة إقليم «متقدم» تقع المسؤولية عن تطويره لكي يبلغ مرحلة الحكم الذاتي على كاهل بريطانيا، والمصالح البريطانية في البلدان العربية الأخرى. ولكن ذلك كان يعكس أيضًا الطريقة

اللجنة الملكية البريطانية ١٩٣٧ (لجنة بيل): التقسيم الأول.

الفعالة التي كان البريطانيون ينظرون فيها إلى الوطن القومي اليهودي نفسه باعتباره يتميز عن مشاريعهم الاستيطانية الكولونيالية في بقاع أخرى من العالم ولا يشبهها.

كيف كان يمكن لحل يرتكز في جله على «الاستيطان الكولونيالي» للقضية الفلسطينية أن يبدو؟ نستطيع، في هذا المقام، أن نقف على بعض البراهين في خطة «الدومينيون السابع». فقد اقترحت المبادرة التي طُرحت في العقد الثاني من القرن الماضي، وحسبما بيّنه أرييه دوبنوف (Arie Dubnov)، إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين ودمجه ضمن الدومينيون السابع للإمبراطورية البريطانية، إلى جانب جنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا وكندا ونيوفاوندلاند والدولة الأيرلندية الحرة.[٩] وشكّلت هذه المبادرة جزءًا من المساعي التي بذلها الإمبرياليون الليبراليون البريطانيون في سبيل تحديث الإمبراطورية من خلال إعادة اختراعها كإطار فيدرالي، أو كومنولث يضم شعوبًا، تتمكن من احتواء القوى الهدامة التي تفرزها القومية. وقد بحث الساسة والمفكرون عن هيكلية من شأنها إدامة الهيمنة البريطانية، في ذات الوقت الذي تسمح فيه بإقامة الحكم الذاتي المحلي للشعوب غير الأوروبية كذلك. وفي هذا الخصوص، كان يُنظر إلى فلسطين كما لو كانت أساسًا لاختبار تقرير المصير في سياق غير أوروبي. ولكن عبارة «غير أوروبي» كانت تشير بصورة رئيسية إلى المهاجرين اليهود الأوروبيين، دون السكان الفلسطينيين الأصلانيين. وفي نظر واضعي السياسات البريطانيين، كان المستوطنون اليهود يشكلون فئة مرحلية من المستوطنين غير البيض، وكان السماح لهم بإقامة حكم ذاتي بمثابة تجربة قد تفضي، في نهاية المطاف، إلى تطورات مماثلة في الهند وفي غيرها. ولم تبصر خطة «الدومينيون السابع» النور، وربما كان ذلك بسبب تنامي الصعوبات السياسية التي واجهتها بريطانيا في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فربما كان فشل هذه الخطة تعبيرًا عن الواقع الذي كان ينظر إلى المستوطنين اليهود في فلسطين

لقد تجاوز التقسيم، بالطريقة التي طُرح بها في العام ١٩٣٧، أي ممارسات أخرى في السياقات الاستيطانية الكولونيالية الأخرى بأشواط بعيدة. فقد اقترح هذا التقسيم الموازاة بين المستوطنين والسكان الأصلانيين، من خلال منح كل فئة دولة مستقلة لها. وبذلك، لم يكن التقسيم يعكس نموذجًا استيطانيًا كولونياليًا. ولا يعني هذا أن أجندة الاستيطان التي اعتمدتها الصهيونية لم تستفد من التقسيم. فقد أطلق القرار (١٨١) وحرك عملية أتاحت للصهاينة قدرًا معتبرًا من التوسع الإقليمي، والاستيلاء على الأراضي، وإفراغها من سكانها الأصلانيين وتدمير مناطق سكناهم وموئلهم.

على أنهم بعيدون كل البعد عن المستوطنين الأوروبيين المسيحيين لكي يستحقوا المزايا التي تحظى بها مستعمرة من مستعمرات الإمبراطورية البريطانية.

لقد تجاوز التقسيم، بالطريقة التي طُرح بها في العام ١٩٣٧ ، أي ممارسات أخرى في السياقات الاستيطانية الكولونيالية الأخرى بأشواط بعيدة. فقد اقترح هذا التقسيم الموازاة بين المستوطنين والسكان الأصلانيين، من خلال منح كل فئة دولة مستقلة لها. وبذلك، لم يكن التقسيم يعكس نموذجًا استيطانيًا كولونياليًا. ولا يعني هذا أن أجندة الاستيطان التي اعتمدتها الصهيونية لم تستفد من التقسيم. فقد أطلق القرار (١٨١) وحرك عملية أتاحت للصهاينة قدرًا معتبرًا من التوسع الإقليمي، والاستيلاء على الأراضي، وإفراغها من سكانها الأصلانيين وتدمير مناطق سكناهم وموئلهم. وجميع هذه الأمور مألوفة في سياقات استيطانية كولونيالية أخرى. ومع ذلك، لم يكن من الممكن أن تجري هذه الأمور دون خطاب التقسيم الذي شرعنها، والذي لم تكن المخاوف والتصورات الاستيطانية الكولونيالية تشكل الدافع وراءه.

التقسيم بوصفه 'حلًا' إثنيًا-قوميًا

ولكن إن لم يكن يُنظر إلى الصراع الذي دارت رحاه حول فلسطين كما لو كان مواجهة بين المستوطنين والسكان الأصلانيين، فكيف كان يُنظر إليه؟ وكيف كان يمكن للتقسيم أن «يجترح حلًا» له؟ يمكن الوقوف على إجابة لهذين السؤالين في مقترحات التقسيم نفسها، والطريقة التي رسمت فيها تصورها لطرفيّ هذا الصراع. فتقرير اللجنة الملكية استُهل بسرد التاريخ التوراتي لـ«فلسطين اليهودية»، وتبعه نقاش تناول فلسطين العربية باعتبارها مقاطعة منعزلة «أُهملت من التاريخ إهمالًا تامًا تقريبًا» منذ الفتح العربي. وتتجلى لغة الاستشراق في وصف الأرض «الجرداء والمهجورة»، مثلما هو الحال في الثنائية الواضحة بين العرب «الذين يعيشون في ... الماضي» والمستوطنين الرواد «المثقفين وواسعي الحيلة». ولكن في الوقت نفسه، يبين التقرير أن معدّيه لم يكونوا يرون أن يهود فلسطين يشبهون المستوطنين الأوروبيين (الآخرين) أو يعادلونهم. فقد كان المهاجرون اليهود، الذين يصلون من بولندا وألمانيا، «أناسًا يعتمدون على أنفسهم وتقدميين، ومعظمهم يشبهون الأوروبيين في مظهرهم ومعداتهم، إن لم يشبهوهم في عرقهم» (وقد أضفنا التأكيد بالخط المائل). ويصف التقرير، وعلى سبيل إبداء الإعجاب، البعد الكولونيالي في الاستيطان اليهودي، غير أنه يشير مع ذلك إلى هجرة اليهود باعتبارها «عودة»، أو «عودة إلى الوطن». ويعود هذا الانطباع في جذوره إلى وجهة النظر البروتستانتية التي ترى في فلسطين الأرض التوراتية الجامدة عبر الزمن، وإلى الخطاب الذي يضفي طابعًا عرقيًا على اليهود بوصفهم عرقًا «شرقيًا». كما اختار التقرير، عندما تطرق إلى مستقبل «الييشوف»، أن لا يعقد مقارنة بين المجتمع اليهودي في فلسطين مع المستوطنين البيض في أفريقيا، بل مع الإغريق في سميرنا والأشوريين في العراق. ومع ذلك، كان يُنظر إلى عرب فلسطين، وعلى الرغم من الأوصاف الاستشراقية الواردة أعلاه، على أنهم يستحقون تقرير المصير: فقد كانت النخبة العربية المتعلمة توصف على أنها على قدر كافٍ من التقدم السياسي الذي يتيح لها أن تعتمد على نفسها. ويشير التقرير في جميع فصوله إلى العرب واليهود بعبارة «العرقيْن»، وإلى الصراع القائم بينهما على أنه صراع «القومية المتمردة». وكانت المعضلة الرئيسية التي واجهت اللجنة التي أعدت التقرير تتمثل في كيفية ضمان الحقوق القومية الواجبة للطرف الذي يشكل الأقلية في السيناريوهات المستقبلية: حقوق أقلية يهودية

كبيرة في دولة يهيمن عليها العرب، أو حقوق أقلية عربية كبيرة في دولة يهيمن عليها اليهود.

وكان السير ريجينالد كوبلاند (Sir Reginald Coupland)، وهو أستاذ التاريخ الكولونيالي في جامعة أكسفورد، يُعد القوة الفكرية التي وقفت وراء التقرير، فهو الذي خرج بفكرة التقسيم وأقنع زملاءه من أعضاء اللجنة بالمزايا التي ينطوي عليها. كما استقطب الزعيم الصهيوني حاييم وايزمان لمساندة هذه القضية، وذلك بعد سلسلة من اللقاءات التي عقدها معه. وكانت خطة التقسيم التي وضعها كوبلاند تستند إلى فهم يكتسب طابعًا عرقيًا ويميز الشعوب البريطانية (في كندا وجنوب أفريقيا وفي بريطانيا نفسها) التي كان أفرادها ينعمون بالقدرة على إيجاد حلول موحدة للنزاعات القومية، عن الشعوب الأخرى التي لم تكن تملك هذه الموهبة. ومن بين تلك الشعوب العرب واليهود في فلسطين، والهندوس والمسلمون في الهند. وفي مطلع العقد الرابع من القرن الماضي، ألّف كوبلاند تقريرًا مؤثرًا آخر أبدى فيه تعاطفه مع النزعة الانفصالية القومية لدى المسلمين في الهند، على الرغم من أنه لم يدعُ إلى تقسيم شامل فيها.[١٠]

وفي فلسطين، وكما كان عليه الحال في الهند، كانت المشكلة تكمن في مسألة «الأقليات». فخلال الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين في أوروبا، وجدت هذه المسألة إجابة عنها في «المعاهدات بشأن الأقليات» التي أتينا على ذكرها أعلاه، والتي تكفل حقوق الأقليات في الاتفاقيات المدنية والدولية. ولكن كان هناك توجه بديل، كان يتنامى تأثيره على نحو أعظم. وبموجب هذا التوجه، كان ينبغي أن تتحول الدول القومية إلى دول متجانسة إثنيًا قدر الإمكان، للحيلولة دون وقوع الآثار الهدامة التي يفرزها النزاع الإثني. فلكي تبني نظامًا عالميًا يتسم بالاستقرار والتناغم على أساس الدول القومية المتجانسة، لم يكن يكفي أن تعيد ترسيم الحدود أو أن تنشئ دولًا جديدة: بل كان المطلوب «ترحيل السكان» على نطاق واسع. وقد تجسد «منع اختلاط» السكان على هذا النحو في معاهدة لوزان، التي خرجت بحل للنزاع الذي كانت رحاه تدور بين تركيا واليونان من خلال «التبادل القسري» الذي طال مليونيّ إنسان. ووفقًا لـ«الاتفاقية بشأن تبادل السكان اليونانيين والأتراك»، طُرد المسيحيون الأرثوذكس من تركيا إلى اليونان (وحُرم أولئك الذين فروا منها من قبلُ من حقهم في العودة إليها). وفي المقابل، طُرد المسلمون الذين كانوا يعيشون في اليونان إلى تركيا. وكان يُنظر إلى معاهدة لوزان كما لو كانت قصة نجاح في أوساط دوائر السياسة الدولية. وجاء تقرير اللجنة الملكية على ذكر التبادل القسري باعتبارها نموذجًا «يُسترشد به»، حيث جرى فيه «استئصال» «الدمَّل» الذي أفرزته القومية. ودعا التقرير في توصياته إلى تنفيذ سياسة مماثلة في فلسطين، للتأكد من أن الدولتين اليهودية والعربية لن تواجها مشكلة الأقليات في المستقبل.

وحسبما ورد على لسان كاتريونا درو (Catriona Drew)، كان تقسيم فلسطين واحدًا من جملة من الأمثلة على الدافع الذي حدا بالقوى العظمى إلى حل مسألة القوميات والأقليات من خلال وسائل راديكالية ومنهجية.[١١] فقد عجز النظام الذي اعتُمد خلال الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين في إبرام المعاهدات بشأن الأقليات عن احتواء النزاعات القومية في أوروبا وإضفاء الاستقرار عليها. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، تبنى واضعو السياسات والدبلوماسيون والمحامون مبدأ الدول القومية المتجانسة، التي سيصار إلى تشكيلها من خلال الترحيل الجماعي للسكان. وقد جرى تغليف هذا المبدأ في خطاب تقدمي وإنساني قدّم أعمال الطرد الجماعي على أنها تدبير يحول دون نشوء حركات النضال واندلاع النزاعات في المستقبل. وقد تبلورت فلسفة ترحيل السكان ونُفذت للمرة الأولى في أوروبا وعلى تخومها، غير أنها صُدِّرت فيما بعد إلى السياق الكولونيالي في فلسطين والهند.[١٢]

وفي العام ١٩٤٧، عاودت لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين النظر في إمكانية التقسيم، وكان من الواضح أنها وجدت ما ألهمها في تقرير اللجنة الملكية. فقد سلَّمت لجنة الأمم المتحدة بوصف النزاع الدائر حول فلسطين كنزاع قومي (إذ لا يرد مصطلح الاستعمار في أي موضع من التقرير). فقد كان اليهود والعرب مجتمعين قوميين «يشتركان في أصولهما»، و«الوحيدون ممن بقي يمثل العرق السامي». ولم تخرج خطة التقسيم التي صدرت في العام ١٩٤٧ بأي توصية حول الترحيل القسري للسكان، بل ركزت على ضرورة حماية الحقوق المدنية الواجبة للعرب الذين يقيمون في الدولة اليهودية العتيدة. ولكن في الوقت نفسه، لم تنص الخطة على أي ضمانات أو آليات تكفل الحقوق القومية الواجبة لهذه الأقلية العربية. ورُفع هذا التقرير في أواخر شهر آب ١٩٤٧، حيث لم يكد يمضي أسبوعان بعد على تقسيم الهند الذي ولّد طوفانًا من اللاجئين على الحدود التي تفصل بين الهند الجديدة وباكستان. ومن الصعوبة أن نعتقد أن الدبلوماسيين وواضعي السياسات كانوا يتوقعون أن فلسطين المقسمة لن تخلو من التهجير القسري الذي وسم تقسيم الهند، أو وسط أوروبا وشرقها بعد أن وضعت الحرب أوزارها.

الخلاصة

غالبًا ما يركز النقاش الذي يتناول إسرائيل / فلسطين على طرفيّ الصراع على حساب السياق الأعم. ويبدو أن هذا الحال ينطبق على خطط التقسيم التي أميطَ اللثام عنها في العامين ١٩٣٧ و١٩٤٧، والتي جرى البحث في جانب معتبر منها من زاوية الردود اليهودية والعربية عليها. ولكن جهات إمبريالية ودولية هي من طرحت تقسيم فلسطين وصاغته وتبنته في نهاية المطاف. ولا ينبغي فهم التقسيم في سياقه المحلي فحسب، بل في سياق الاتجاه الأعم الذي ساد الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين وعمل على هندسة نظام عالمي يغلب عليه الاستقرار ويقوم على الدول القومية في أساسه ويخلو من الأقليات القومية كلما كان ذلك ممكنًا. وقد تمخضت هذه الفلسفة التي بلغت أوجها من النفوذ والتأثير خلال العقد الرابع من القرن الماضي عن خسائر بشرية فادحة، بما شملته من ترحيل قسري طال الملايين وإعادة توطينهم. وقد تبنت الحركة الصهيونية التقسيم، على الرغم من اعتراضها عليه في بادئ الأمر، في مطلع العقد الرابع من القرن الماضي باعتباره سبيلًا إلى إقامة الدولة [اليهودية]. ولا ينبغي النظر إلى هذا الواقع على أنه يعكس الأيديولوجيا الانفصالية التي تهيمن على الصهيونية فحسب، بل يجب النظر إليه في السياق الدولي الذي كانت تؤدي عملها فيها أيضًا، وربما هذا هو الأهم.

وتُعد صياغة «القضية» الفلسطينية المفتاح الذي ييسر لنا أن نفهم تقسيم فلسطين في السياق العالمي. ففي نظر القوى العظمى، لم يكن النزاع الذي يدور حول فلسطين نزاعًا بين المستوطنين الأوروبيين والسكان الأصلانيين غير الأوروبيين. بل كان نزاعًا قوميًا بين مجتمعين غير أوروبيين، أحدهما مجتمع أصلاني أبناؤه هم سكان الأرض، والآخر «أعيدَ تشبيته» فيها. ويرتكز هذا التحليل على الخطاب الذي اكتسى طابعًا عرقيًا لم يستطع أن يساوي بين المهاجرين اليهود الأوروبيين والمستوطنين المستعمرين في أفريقيا أو آسيا. وقد صيغت فلسطين كما لو كانت مشكلة تتمحور حول القومية، لكي يصار إلى حلها من خلال إنشاء السيادة الإقليمية: إعادة ترسيم الحدود وترحيل السكان رغمًا عنهم. وكان هذا بمثابة منطق وضع النزاع بشأن فلسطين على قدم المساواة مع المشاكل الإثنية ومشاكل «الأقليات» في شبه القارة الهندية، ووسط أوروبا وشرقها وتركيا. وربما ظلت فلسطين تمثل السياق الاستيطاني–الكولونيالي الوحيد الذي جُرِّب فيه التقسيم. ويسود الافتراض بأن التخلف عن أخذ الروح الصهيونية وممارستها القائمة على الاستيطان الكولونيالي على محمل الجد كان أحد العوامل الرئيسية التي واكبت فشل التقسيم، خلال العقد الرابع من القرن الماضي ومنذ ذلك الحين.

(ترجمه عن الانكليزية: ياسين السيد)

الهوامش

1 *Palestine Royal Commission Report*, CMD. 5479 (London: H.M. Stationery Office, 1937), https://palestinianmandate.files.wordpress.com/2014/04/cm-5479.pdf.

٢ انظر يهودا شنهاب(محرّر)، **الصهيونية والإمبراطوريات** (القدس: معهد فان لير والكيبوتس الموّحد، ٢٠١٥).

٣ ديمتري شومسكي، «الصهيونية والدولة القومية: تقييم جديد» **تسيون** 77 (2012): 223–54; D. Shumsky, "Brith Shalom's Uniqueness Reconsidered: Hans Kohn and Autonomist Zionism," *Jewish History* 25, no. 2–4 (2011): 1–15.

٤ حول هذه الأفكار، انظر:

Neil Caplan, *Futile Diplomacy. Arab-Zionist Negotiations and the End of the Mandate*, vol. 2, 4 vols. (London: Cass, 1983); Neil Caplan, *Futile Diplomacy. Early Arab-Zionist Negotiation Attempts 1913-1931,* vol. 1, 4 vols. (London: Cass, 1986).

٥ حول هذه العلاقة، انظر شومسكي، «الصهيونية والدولة القومية...»

٦ للاستزادة حول التفاعل الذي بين القادة العرب واليهود والزعماء الدوليين الذين أبدوا معارضتهم لخطة التقسيم، والتحالف اليهودي الذي عارض اقتراح الخطة، انظر: يورام نمرود، «الحزب الحسيني واللا– صهيونيين: حوار في سبيل إفشال خطة الدولة اليهوديّة في ١٩٣٧» **هتسيونوت** ٦ (١٩٨١): ١٦١–٢٤٠.

7 Itzhak Galnoor, *The Partition of Palestine: Decision Crossroads in the Zionist Movement* (SUNY Press, 1995).

8 Patrick Wolfe, "Settler Colonialism and the Elimination of the Native," *Journal of Genocide Research Journal of Genocide Research* 8, no. 4 (2006): 387–409.

وللاطلاع على نقد الدراسات التي تتناول الاستيطان الكولونيالي، انظر:

Ran Greenstein, "Settler Colonialism: A Useful Category of Historical Analysis?," *Jadaliyya*, June 6, 2016, http://www.jadaliyya.com/pages/index/24603/settler-colonialism_a-useful-category-of-historica.

9 Arie M. Dubnov, "Notes on the Zionist Passage to India, or: The Analogical Imagination and Its Boundaries," *Journal of Israeli History* 35, no. 2 (July 2, 2016): 177–214.

أرييه دوبنوف، «الدولة الموجودة قيد الإقامة أو الإمبراطورية تستعيد قوتها؟ امبريالية فدرالية وقومية يهودية في أعقاب الحرب العالمية الأولى» *Israel: Studies in Zionism and the State of Israel* 24 (2016): 1–32.

10 T. G. Fraser, "Sir Reginald Coupland, the Round Table and the Problem of Divided Societies," in *The "Round Table": The Empire-Commonwealth and British Foreign Policy*, ed. Andrea Bosco and Alex Charles May (Lothian Foundation Press, 1997), 407–19.

11 Catriona Drew, "Remembering 1948 : Who's Afraid of International Legal History in the Israeli-Palestinian Conflict?," in *Who's Afraid of International Law?,* ed. Raimond Gaita and Gerr Simpson (103-132: Clayton, Victoria Monash University Publishing, 2017).

١٢ انظر هذا الكتاب الذي سيصدر قريبًا:

Matthew James Frank, *Making Minorities History: Population Transfer in Twentieth-Century Europe* (Oxford University Press, 2017).